النهار
الخميس 28 آب 2008 – السنة 76 – العدد 23452

هيئة الاتصالات تطلق تقريرها السنوي عن تقدّم عملها

باسيل: الخصخصة قبل الانتخابات إذا توافر الاقتناع

شحاده: عدم إضاعة الفرصة والانتقال إلى التنفيذ

قال وزير الاتصالات جبران باسيل إن الوزارة على تفاهم تامّ مع "الهيئة المنظّمة للاتصالات" في خصوص السياسة العامة لتحرير قطاع الاتصالات في لبنان، مؤكّداً دعمه استقلالية الهيئة وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لها كي تقوم بالمهمات الموكلة إليها بموجب القانون.

بدوره، إعتبر رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" ومديرها التنفيذي كمال شحاده أنه حان الوقت لتبني خطة الهيئة لتحرير قطاع الاتصالات اليوم قبل الغد وتنفيذها، ورأى أن "لدينا فرصة يجب ألا نضيّعها مجدداً كما حصل في الاعوام السابقة، وبات علينا أن ننتقل من مرحلة الدعم في البيانات المتتالية إلى مرحلة أخذ القرار والتنفيذ".

ولفت إلى أن هذه الخطة ترتكز على 3 محاور متوازية الأهمية والأولوية، تشمل تحرير قطاع الهاتف الخليوي، وتحرير خدمات "الحزمة العريضة" وتوزيعها وتطويرها، وترخيص المشغل التاريخي "اتصالات لبنان".

وكان شحاده قد تحدّث أمس في مركز "بيال" خلال لقاءٍ دعت إليه الهيئةُ حول إنجازاتها وخططها المستقبلية بعنوان "خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان"، ووزّعت خلاله التقرير السنوي الأوّل عن تقدّم عملها، في حضور وزير الاتصالات جبران باسيل والوزير السابق مروان حماده، ووزير الداخلية المحامي زياد بارود، والنائبين غازي يوسف ونبيل دوفريج ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أنطوان خير، والمدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، والمدير العام لوزارة الاتصالات رئيس "أوجيرو" عبد المنعم يوسف، ورئيس محكمة الاستئناف في بيروت القاضي مروان كركبي وعضوي مجلس إدارة الهيئة محاسن عجم وباتريك عيد.

واذ استهل باسيل بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبراً أن دورها مهم جداً وأساسي في مسألة تنظيم القطاع، أشار إلى أن الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملاً نتيجة عدم تطبيق القانون 431 تطبيقاً تاماً.

ورأى أن المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون على نحو كامل، نتيجة عدم إجراء التعيينات اللازمة في شركة "ليبان تيليكوم"، مما سبّب الوضع الحالي المتّسم بالالتباس".

وكان شحاده قد استهل اللقاء بشكر الحكومة السابقة "التي قدّر لها أن تكون السلطة التنفيذية التي أدخلت قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنيّ في مرحلة إعادة هيكلته وتحريره، من خلال تعيينها مجلسَ إدارةِ "الهيئة المنظّمة للاتصالات" وتأمينها الحاجات الضروريةِ لتأسيسِها وانطلاقتِها، وإطلاقها عملية تحرير هذا القطاع الحيوي".

وخص بالشكرِ وزير الاتصالات السابق مروان حماده، "على الدور المهم الذي اضطلع به في هذا السياق، والذي دعم مبادراتنا رغم الظروفِ القاسيةِ التي كانَ البلد يكابدها في تلك الفترة. وأوضح أن "اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات، مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلّم أولويات سياسة الحكومة التي يبقى دورها فاعلاً في الإصلاحات الهيكلية لتحرير السوق، وخصوصاً أن الهيئةَ المنظمة جاهزة ومستعدة للتنفيذ الفوري".

واستطرد: "تآكلت الشبكات المتوافرة بسبب قلّة الاستثمار وضعف المنافسة. وفي غياب خدمات متطورة، بتنا نعاني نوعية متدنية بأسعار مرتفعة، عوض أن نتمتع بنوعية مرتفعة وأسعار منخفضة. وفي غياب هيكلية حديثة ترعى تطوير القطاع، بات السؤال المطروح اليوم هو: هل في إمكاننا الانتقال سريعاً بلبنان من موقعه الحالي إلى مركز الصدارة الذي كان يحتله سابقاً، اعتماداً على شبكات اتصالات حديثة ومتطورة؟ وهل يمكننا اجتذاب الاستثمارات بمئات ملايين الدولارات، وخلق آلاف من فرص العمل للشباب اللبناني؟".

وفي حوار، أكد باسيل أن الخصخصة يمكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية المقبلة إذا تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافر الاقتناع السياسي عند كل الأطراف، "وسنسعى الى تأمين ذلك".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"